

مُثل العاشر من يناير الماضي أحد الأيام المميزة لمحافظة إب حيث احتضنت اللقاء التنظيمي الموسع للمؤتمر الشعبي العام وفروع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي والشخصيات الاجتماعية وممثلي منظمات المجتمع المدني بمحافظة إب بحضور يحيى الشامى رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي بالمؤتمر والقاضي احمد الحجري عضو اللجنة العامة، وفؤاد الكعبي رئيس الدائرة المالية بالمؤتمر وعبدالواحد صلاح رئيس فرع المؤتمر، والدكتور عبدالعزيز الشعبي رئيس فرع المؤتمر بجامعة اب، وممثلي أحزاب التحالف الوطني، ومعمر الابراني رئيس اتحاد شباب اليمن وهدى ابلان امين عام اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين، وأعضاء اللجنة الدائمة وقيادات فروع المؤتمر بالمديريات وقيادات وممثلي منظمات المجتمع المدني وأمناء عموم وأعضاء المجالس المحلية..

**إب : جميل الجعدي
نجيب شجاع الدين**



في اللقاء الموسع للمؤتمر واح

جماهير إب: نحن أصحاب المصلحة الحقيقية

البركاني: ملتزمون بـ 27 أبريل لحماية للاستقرار السياسي والاقتصادي

ما كنا في صد مناقشته فإن الإصرار على الوقوف في ذات المربع يكرس الغرور السياسي أو «الجهل» الذي لا يتسق مع الفرص والمبادرات والحوافز التي قدمها المؤتمر من باب الحرص على الشراكة الوطنية وتسيير السفينة التي تقلنا جميعاً إلى بر الأمان.

وأضاف: ومع ذلك سيظل المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في أحزاب التحالف الوطني يؤكدون من جديد على مواقفنا الثابتة والمبدئية من الحوار كقيمة سياسية ووطنية حضارية للنهوض بقضايا الوطن، وسنظل نمد أيدينا لكل القوى الوطنية باتجاه الشراكة في البناء والتنمية وفي الحوار تحت سقف النظام والقانون والمؤسسات الدستورية.

طموحات المستقبل

وأوضح البركاني أن ما يتضمنه مشروع التعديلات الدستورية من إصلاحات جاءت تطبيقاً للبرنامج الانتخابي للمؤتمر وقال: إن المؤتمر الشعبي العام وهو التنظيم الرائد في قيادة التحولات الوطنية نحو البناء والتنمية والديمقراطية ها هو اليوم ورغم كل التحديات يؤكد التزامه بما وعد ويضيء بخطوات جادة نحو المزيد من الإصلاحات التي تضمنها البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح من خلال التعديلات الدستورية التي تقضي بالانتقال إلى نظام الحكم المحلي وتعزيز فرض المشاركة أمام المرأة في الحياة السياسية والعامة من خلال تخصيص (٤٤) مقعداً في جميع المحافظات بالإضافة إلى تعديل تحديد فترة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات فضلاً عن العديد من التعديلات المتصلة باعتماد نظام الغرفتين.

وجدد البركاني دعوة المؤتمر الشعبي العام لأحزاب اللقاء المشترك للمشاركة في مناقشة التعديلات الدستورية والمضي نحو الانتخابات وقال: ندعو أحزاب اللقاء المشترك للمشاركة في هذه التعديلات من خلال كتلتهم البرلمانية، فالوقت مازال مواتياً كما ندعوهم إلى المشاركة في الانتخابات في ٢٧ إبريل احتراماً لإرادة الناخبين.. وكان البركاني قد أشاد في بداية كلمته بتاريخ محافظة إب النضالي والسياسي وقال هذه المحافظة التي كانت ولا تزال مع الحرية والثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، المحافظة التي أنجبت الأحرار والمناضلين من العسكريين ورجال الدولة ومن المدنيين، والمحافظة التي أنجبت الشهيد البطل علي عبدالله الحجري رئيس الوزراء الأسبق رجل المواقف الخالدة، والتي وهبت النظام الجمهوري أصلب أبنائها عودا الفقيه عبدالرحمن اليرباني رئيس المجلس

الجمهري وسابقا الرجل الذي سيظل التاريخ يتذكر اللقاء الشهيرة للرئيس جمال عبدالناصر عندما وقع مع الملك فيصل اتفاقية سحب القوات المصرية من اليمن، عاتب فيها الرئيس جمال عبدالناصر عن تخليه عن الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري قائلاً: إذا كنا في الماضي قد حاربنا بالقلم والكلمة فأنا جاهزون اليوم لحمل المنقبة للدفاع عن الثورة والجمهورية في كل جبل وواد، المحافظة التي منحت اليمن الفقيه القاضي عبدالله الحجري رئيس الوزراء الأسبق رجل المواقف الصلبة في مواجهة التخريب والهدم الشيوعي آنذاك.

وتابع مشيداً ببناء محافظة اب وقال: المحافظة التي أسهم رجالها وأقباليها من الرجال الذين وهبوا أنفسهم لتسمية الحرية وثورة الاعتناق وعرفتهم ساحات القتال وغيابها السجن والمعتقلات أحراراً المناضلين المحافظة التي وهبت الحب كل الحب لابنها البار وقائدنا الغوار الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، وكانت السند للمؤتمر في كل الظروف والحالات وأسقطت الرهانات في جميع اللحظات..المحافظة التي وقت بها عهدت في كل الأوقات، ومن منا لا يتذكر تلك التضحية والبذل في المحافظة -رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته- نجهم، وضربت أسرهم أروع الأمثلة بالبر والشجاعة. ولما كنا لا يتذكر عبر وسائل الإعلام تلك الأحاديث التي أدلى بها المصابون بتلك الشجاعة والثبات والوفاء للقائد البطل والرئيس المناضل علي عبدالله صالح، وإصرارهم على مواصلة السير معه والحرص على بقائه والاستعداد لتقديم النفس والنفس.



المائتين عقب اتفاق ١٧ يوليو عندما أصدرت قيادة المشترك التعليمات التحضير للاجتماع من جانبها بنزع المباشطة من حائط المركز الثقافي الذي ستعقد فيه لجنة المائتين المكتوبة عليها برعاية الرئيس علي عبدالله صالح تعقد لجنة التهيئة والإعداد للحوار الوطني أول اجتماع لها. وأشار رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر أن المؤتمر وبعد أن تقدمت كتلتها بما يملئها عليها واجبا مطلب التعديلات الدستورية وتقديمها لمجلس النواب، كلف لجنة خار الأطر الدستورية والقانونية أو بالدعوات للتواصل مع أحزاب اللقاء المشترك غير أن تلك الأحزاب كانت وكعادتها تتعامل سلباً مع قضايا الوطن ويدا من الواضح من خلال رسالة الرد أنهم لم يبرحوا المواقف والمقولات السابقة التي كانت سبباً رئيسياً في عتق الحوار وإعاقلته وأن الأزمة التي يعيشها المشترك لا تسمح له بالنظر بموضوعة إلى ما حوله من متغيرات ومستجدات.

أحزاب انقلابية

وقال: إن الشراكة الوطنية المسنولة التي كنا ننتظرها منه لم يبد وأن تستند إلى المرجعية الدستورية والقانونية والمؤسسية لا أن تظل حبيسة الأفكار الانقلابية المراهنة على الأزمت وأثاره الفوضى والهروب من الاستحقاقات الديمقراطية لتسبب إذ أن من اليديهي التأكيد على أن تطوير وترسيخ العمل والممارسة الديمقراطية مرتبط بمبدأ التمسك بالقواعد والاسس الدستورية والقانونية والمرجعية والمؤسسية وأن العمل خارج الأطر الدستورية والقانونية هو من سيقوض الأمن والاستقرار ويصادر الحريات والمكتسبات الوطنية إن حماية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية بالمكتسبات الوطنية مرهونة بتمسكنا جميعاً بأحزاباً وأفراداً بالدستور والقانون والعمل المؤسسي وليس بالاستناد إلى الرغبات والمصالح الحزبية والفردية خارج الأطر الدستورية والقانونية أو بالدعوات إلى إشاعة الفوضى والتخريب على مؤسسات الدولة والانقلاب على الدستور والاستحقاقات الدستورية.

وشدد على أن الانتخابات النيابية هي في الصدارة من القضايا والاستحقاقات الشعبية استناداً إلى المواعد والشروط الدستورية والقانونية والقانونية، كما أن التمسك الاحتكار أو التصرف بها خارج المصلحة الوطنية العليا وهي الوسيلة المثلى للتداول السلمي للسلطة ولتمثيل الشعب ومشاركته في القرار السياسي، كما أن التمسك بالثوابت الوطنية هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتنقذ الأمين العام المساعد للمؤتمر استمرار المشترك في الإصرار على مواصفه وقال: وإذا كانت مواقف المشترك السلبية قد أوقفت الحوار إلى طريق مسدود واضاعت الفرص والوقت الذي كان متاحاً لانجاز

وفي كلمته شدد الامين العام المساعد الشيخ سلطان البركاني على المضي نحو الانتخابات النيابية في موعدها.

مشيراً إلى أن المشترك سعى من خلال الحوار مع المؤتمر إلى تأجيل الانتخابات النيابية التي كان مقرراً أن تشهدها بلادنا في ابريل 2009م وهو ما تحقق لهم حينما تم التمديد لمجلس النواب لمدة سنتين.

وقال سلطان البركاني: ومنذ ذلك التاريخ تنتقل من الية إلى الية ومن تهينة دون طائل، بالرغم من كل الجهود التي بذلها المؤتمر والتنازلات التي قدمها وكلما طرحنا حلولاً ووجهنا بالمماطلة والتسويف والأعدار، فيما كان الأصل أن يظل المشترك يتابع تنفيذ الاتفاق كونه من طلب تأجيل الانتخابات ويعلم بأن الفترة محددة لسنتين ولمرة واحدة.

الأزمات التي يعيشها المشترك لا تسمح له النظر بموضوعة إلى المتغيرات من حوله

صالح الناخبون.

الهروب من الانتخابات

وقال البركاني: إن ما يشاع أو ما تروج له المعارضة عما يسمونه انقلاباً هو محض افتراء متسائلاً: من الذي انقلب على اتفاق فبراير بعد أقل من شهر من تصويت مجلس النواب، ثم بتشكيل لجنة الحوار خاصة بالتشاور الوطني الذي أسموه؟! من الذي انقلب على اتفاق فبراير ومن رفض الجلوس على طاولة الحوار ورد على البرنامج الزمني الذي بحث به المؤتمر لتطبيق اتفاق فبراير بان اتفاق فبراير كان بمثابة النداء الأخير قبل الإقلاع وأن اتفاق فبراير قد تجاوز الزمن، ومن الذي انقلب على قانون الانتخابات المصوت عليه مادة مادة، ومن الذي انقلب على عرض تشكيل اللجنة العليا أربعة بما فهمهم رئيس وخمسة أعضاء، ومن الذي انقلب على انتهاء التعديلات الدستورية نهاية ديسمبر وتشكيل الحكومة المناط بها تنفيذ الاتفاقيات والإشراف على الانتخابات!؟

وجيب البركاني على تلك التساؤلات بالقول: ألم تكن أحزاب اللقاء المشترك هي التي فعلت كل ذلك، وهي التي تنكرت لاتفاق المبادئ قبل ذلك واتفاقية قضايا وضوابط وضمانات الحوار.. أما لو كنا في المؤتمر نريد التنصل من الاتفاق فلعلنا ذلك عندما تصرف المشترك بالتحالفات مع المتطرفين والخارجين عن النظام والقانون أو عندما شكل لجنة حوار خاصة أو عندما تصرف بشكل غير لائق عشية اجتماع لجنة

بزم من ولا يمكن بأي حال من الأحوال الربط بين الاثنين، إضافة إلى أن التمديد لمجلس النواب لمرّة واحدة كما أسلفنا ولا رابط بينهما ولا صاير الحوار بديلا عن الدستور والمؤسسات وعلى حساب الانتخابات التي تشكل جوهر ومرتكز النظام السياسي الديمقراطي التعددي والتي هي الأداة التي تترجم إرادة الناخبين في تفويض المسؤولية باختيار من يرثه لإدارة شؤونهم. وقال: وفيما كنا نتنظر من إخواننا في المشترك مواقف إيجابية تجاه الخارجين عن القانون والمتطرفين ودعاة الانفصال والارهابيين في تنظيم القاعدة بدأ أحزاب المشترك ماضية بالارتباط بتلك الفئات الضالة وصارت صدى لهم ناعفاً باسمهم ويدا معدودة إلى كل خارج عن القانون ومتهم وراهابي وكل من يمارس حالة فوضى. ووجد الأمين العام المساعد للمؤتمر أن الإجراءات التي اتخذت من قبل مجلس النواب كانت محل توافق بين المؤتمر وأحزاب المشترك التي انقلبت عليها وقال: إن الإجراءات التي اتخذها مجلس النواب كانت محل توافق بيننا من تعديل قانون الانتخابات التي صوتت عليه جميع الكتل مادة مادة مروراً بتشكيل اللجنة العليا وفقاً لاتفاق المبادئ ثم اتفاق فبراير الذي تضمن إجراء تعديلات دستورية لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية ولم نذهب إلى مجلس النواب إلا بعد حالة يأس مطلقة وبعد صبر طويل على جميع الكتل مادة مادة وفقاً للحاجة الضرورية من خيرة وفراع دستوري وهو ما لم يكن ممكناً الخوض له أو القول به.

لتأجيل

وبرر البركاني رفض المؤتمر لأي تفاوض يرمي إلى تأجيل الانتخابات مرة أخرى بالإشارة إلى التزام المؤتمر بالدستور والقانون وأن الانتخابات حق للشعب وهي محددة بزمن فيما الحوار وسيلة غير مرتبطة

عبدالواحد صلاح: المؤتمر حسم الموقف وافشل محاولات عرقلة الانتخابات

بتوجه نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد انتصاراً لإرادة الشعب وبلورة تطلعاته في سلوك الخيارات الديمقراطية لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة كونها الطريق الوحيد إلى مجتمع المدنية والنماء وبناء اليمن الموحد المزدهر بعون الله تعالى، ولهذا فالواجب علينا جميعاً الوقوف صفاً واحداً والعمل بجهد ومثابرة لإنجاح المرحلة الوطنية المهمة وتلبية لنداء الوطن وتجسيد لقيم الحق والعدل وضمن مستقبل الأجيال وحفاظاً على ثوابت الوطن وخيارات الشعب وتعزيز وترسيخ المسار الديمقراطي والعمل على إفضال كافة المخططات والمحاولات الرامية إلى عرقلة تنفيذ الانتخابات البرلمانية في موعدها.

سعي أحزاب اللقاء المشترك من خلال التعتيل والمماطلة في الحوار بهدف تجاوز وتخطي تلك المواعد الدستورية وإيصال الوطن إلى مرحلة حرجة وهو الأمر الذي لا يقل خطورة عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجماعات الحاكمة والخارجة عن القانون من العناصر الانفصالية وعناصر التمرد الحوثية وعناصر تنظيم القاعدة الراهبية.

وقال: من موقع المسؤولية والالتزام الثابت والإيمان العميق بأهمية تعزيز النهج الديمقراطي في البلاد وتأكيد خيار الشعب في الممارسة لحقوقه الدستورية والقانونية جاء حسم الموقف من قبل المؤتمر الشعبي العام ومعهم أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وكافة جماهير الشعب

> فيما أشار رئيس فرع المؤتمر باب الأخ عبدالواحد صلاح إلى أن قبول المؤتمر بالتمديد لمجلس النواب وتأجيل الانتخابات خلال العامين الماضيين جاء مراعاة للمصلحة الوطنية ويطلب وإصرار من قيادة المشترك وحرصاً من المؤتمر على إتاحة الفرصة للأحزاب والقوى السياسية للحوار حول القضايا التي تضمنها اتفاق فبراير ولاقتضاء مدة العامين دون التوصل إلى اتفاق يسبب تنصل أحزاب المشترك عن الوفاء بالتزاماتها فإنه لم يعد مقبولاً الدخول في اتفاقات من شأنها تأجيل الانتخابات للمرة الثانية.

وشدد على أن الانتخابات مرتبطة بمواعد دستورية وزمنية محددة لا يمكن تجاوزها وقد كان

